«جاما للطيران» تفتتح محطة للطيران الخاص في مطار الشارقة الدولي

افتتحت شركة «جاما للطيران» محطة الطيران الخاص التابعة لها في مطار الشارقة الدولي، لتكون مركزاً متكاملاً لتقديم الخدمات الجوية المخصصة للطيران الخاص في الشارقة ودبي والإمارات الشمالية. وتعد هذه المنشأة الجديدة أحدث مشاريع «جاما للطيران» والتي تتألف محفظة مستثمريها من «الهلال للمشاريع» و«جروث جيت كابيتال» و«دائرة الطيران المدني في الشارقة».وقد افتتح سعادة الشيخ عبد الله بن محمد آل ثاني المحطة الجديدة خلال حفل خاص أقيم مساءً بعد صلاة العشاء، بما يتوافق مع روح شهر رمضان المبارك.

وتشهد المحطة الجديدة في مطار الشارقة الدولي في الوقت الحالي حركة جوية ممتازة تتجاوز المستوى المستهدف للعمليات الأسبوعية، في الوقت الذي يسعى فيه مالكو ومشغلو الطائرات إلى خفض زمن انتظار الركاب والطاقم في وتسهيل تنقلهمإلى الإمارات الشمالية.

وبهذه المناسبة قال سعادة علي سالم المدفع، رئيس هيئة مطار الشارقة الدولي: «إن مكانة الشارقة كمركز للطيران التجاري ومشغلي طائرات رجال الأعمالتتعزز باستمرار، نظراً لما توفره من سهولة في تنفيذ العمليات وسرعتها. وستسهم شراكتنا مع 'جاما الطيران' ومبادرتهاالرامية إلى توفير محطة للطيران الخاص عالمية المستوى في مطار الشارقة الدولي، في تعزيز المكانة الرائدة التي تتبوأها الإمارة بما يشكل رافداً حيوياً لمساعيها الرامية لتكون وجهة أولى في قطاع الطيران الخاص على مستوى المنطقة».

ومن جهته، قال مروان خالق، الرئيس التنفيذي لشركة «جاما للطيران»: «إننا ندرك الميزات الاستراتيجية التي تتمتع بها الشارقة كمركز للطيران الخاص منذ فترة طويلة. وتمثل هذه المحطة الجديدة إضافة بارزة إلى حظائر الطائرات ومرافق الصيانة وخدمات الوقود التابعة لنا في المطار، وستبدأ قريباً بإنجاز المرحلة الثانية التي تتضمن حظيرة طائرات جديدة تضم منشأة واسعة للصيانة ومساحة تخزين أكبر للطائرات».

وتحدث بدر جعفر، الرئيس التنفيذي لشركة «الهلال للمشاريع»، وأحد مساهمي «جاما للطيران»، عن أهمية افتتاح المحطة الجديدة في الشارقة قائلاً: «رسخت الشارقة على مدى العقد الماضي مكانتها الرائدة عالمياً في قطاعالطيران الاقتصادي والشحن الجوي، وتسعى في الوقت الحالي إلى تعزيز عملياتهافي قطاع الطيران الخاص، مدعومة بافتتاح محطة 'جاما للطيران' الجديدة في مطار الشارقة. وعلاوة على ذلك، سوف تساهم هذه الخطوة في تنمية قطاع الطيران في الشارقة من خلال خلق فرص عمل جديدة وتعزيز وتنمية الكفاءات في هذه المنطقة».

وقال كريم سويعد، المدير الشريك لشركة «جروث جيت كابيتال» للشراء الشامل، وأحد مساهمي «جاما للطيران» في منطقة الشرق الأوسط: «أود التأكيد على ما ذكره مروان بأن إمارة الشارقة تتمتعبفرص نمو قوية. وفي الوقت الذي قام فيه مطار دبي الدولي بإغلاق أحد المدرجات وفرض القيود على حقوق الهبوطللطيران الخاص خلال الأشهر القليلة الماضية، وفي حين لا يزال مشروع 'دبي ورلد سنترال' قيد التطوير،فإن أهمية مطار الشارقة الدولي والمرافق التي تقدمها 'جاما الطيران'تبدو خياراً طبيعياً للراغبين بالوصول إلى الإمارات الشمالية بسرعة وفعالية».

الشيخ عبدالله بن محمد آل ثاني يتوسط اللقطة أثناء تدشينه المبنى الخاص

مصرف الهلال يصدر صكوكاً بقيمة 500 مليون دولار

مصرف الهلال

أصدر مصرف الهلال بنجاح صكوك رأسمال دائمة من الشق الأول بقيمة 500 مليون دولار، حيث تجاوز الاكتتاب حجم الإصدار بمقدار 9 أضعاف وبإجمالي بلغ 4.5 مليار دولار من قبل ما يزيد على 200 مستثمر.

ويأتي هذا الطرح بعد الإصدار الأولي لمصرف الهلال في أكتوبر2013.

وقد تم تسعير هذا الإصدار مع معدل ربح بنسبة 5.5 في المئة ، وهو ما يمثل أدنى سعر يقدمه أي بنك لإصدار صكوك من الشق الأول بالدولار الأمريكي خارج الولايات المتحدة الأمريكية منذ العام 2008.

وتضم قائمة مديري الاكتتاب المشتركين بهذا الإصدار كلا من مصرف الهلال ومصرف أبوظبي الإسلامي والريان للاستثمار وسيتي جروب والإمارات دبي الوطني كابيتال وإتش إس بي سي ومصرف الشارقة الإسلامي وبنك أبوظبي الوطني وبنك أستاندرد تشارترد.

ميسي فرانكفورت تبدأ بناء جناح ألمانيا في «إكسبو ميلانو 2015»

أعلنت ميسي فرانكفورت الشركة الألمانية الرائدة في تنظيم المعارض والمؤتمرات التجارية المتخصصة، عن بدء العمل في تشييد الجناح الألماني الخاص بالدورة القادمة من معرض إكسبو ميلانو 2015 ووضع حجر الأساس في موقع المعرض مؤخراً. وأكد أحمد باولس، الرئيس التنفيذي في إيبوك ميسي فرانكفورت، ومن مقر الشركة الإقليمي في مدينة دبي: «على بدء الاستعدادات والتجهيزات لبناء المنصات والجناح الألماني بعد توقيع عقد مشاركة ميسي فرانكفورت لتنظيم الجناح الألماني في معرض «إكسبو ميلانو 2015» في إيطاليا، والتي تستقطب أهم الشركات ومؤسسات الأعمال العالمية.

وقال باولس: إن اختيار ميسي فرانكفورت لتنظيم الجناح الألماني، تقدير لخبراتها الطويلة في تنظيم الأحداث التجارية حول العالم. بمرور السنين، نمت الشركة، لتصبح واحدة من أهم المنظمين بقطاع المعارض والمؤتمرات التجارية في المنطقة، وذلك من خلال إضافة خبرات ميسي فرانكفورت بمعلوماتها العميقة لأحداثنا في المنطقة.

تجدر الإشارة إلى أن الجناح الألماني هو أول الأجنحة التي يبدأ العمل فيها في موقع «إكسبو» العالمي ومن المتوقع أن يكون واحداً من أكبر الأجنحة في المعرض العالمي وهو من تشييد فريق إيطالي ألماني من شركة ميسي فرانكفورت الألمانية التي تم اختيارها كمنظم للجناح الألماني من جانب الوزارة الألمانية الفيدرالية للشؤون الاقتصادية.

وفي حديثه أثناء وضع حجر الأساس أوضح «ديتمار شمتز»، المفوض العام لسياسات المعارض التجارية ومشاركة إكسبو في BMWi، أوضح قائلاً: «يسعدني أن أشهد خطوات التشييد الأولى للجناح الألماني بالنيابة عن جمهورية ألمانيا الاتحادية. بداية من اليوم سيتغير شكل الجناح الألماني أكثر وأكثر كل يوم».

يقام معرض «إكسبو» العالمي كل خمس سنوات وتستضيف دبي دورته في 2020. ويأتي «إكسبو ميلانو» بعد دورات المعرض السابقة في «هانوفر» عام 2000 وتجاكوت «اليابان 2005»، وشنغهاي «الصين 2010».

شعار إكسبو 2015 هو «تغذية العالم، طاقة للحياة». ويرى المنظمون أن الأجنحة الوطنية سوف تركز على قضايا مثل الغذاء، الطاقة، الحياة والعالم. ومن المقرر أن يقام «إكسبو» العالمي لمدة ستة أشهر خلال الفترة من الأول من مايو وحتى 31 أكتوبر 2015.

تعد ميسي فرانكفورت أكبر مؤسسة للمعارض التجارية في العالم حيث تمتلك الشركة مواقعها الخاصة لإقامة المعارض وتعمل في أكثر من 150 دولة حول العالم. وبمرور السنين أصبحت الشركة تنظم معارضها في أكثر من 30 موقعاً. ففي 2013 وحدها نظمت ميسي فرانكفورت إجمالي 114 معرضاً تجارياً منهم 71 خارج ألمانيا، وكان نصيب دبي منها ثمانية معارض.

«بي.إن.بي» الفرنسي يوافق على غرامة 8.9 مليارات دولار

قالت هيئة الرقابة المالية الفرنسية إن بي.إن.بي باريبا اتفق مع السلطات الأمريكية على دفع غرامة إجمالية قدرها8.9 مليار دولار، بسبب انتهاك عقوبات.

وقالت الهيئة إن الاتفاق يتضمن تعليق أنشطة فرع البنك في نيويورك في مجال تسوية معاملات معينة داخل الولايات المتحدة لمدة عام بدءاً من أول شهر يناير 2015 مع تطبيق برنامج امتثال محدد وقيود على توظيف أفراد محددين.

ضعف إمدادات النفط يهدد احتياطي الدول المستوردة

أزمة النفط شبح مرعب يهدد الدول

قال مسؤولون بقطاع النفط ومحللون إن طاقة إنتاج النفط غير المستغلة في العالم قد لا تكفي لتغطية توقف كبير آخر، مما يزيد فرص لجوء الحكومات إلى السحب من الاحتياطيات الاستراتيجية في حالة تعطل صادرات الخام من جنوب العراق.

وتتزامن الاضطرابات في العراق مع فقدان شبه كامل للمعروض الليبي والعقوبات الغربية على إيران والصراع في سوريا، وهو ما يحجب حوالي ثلاثة ملايين برميل يومياً – أو أكثر من 3 بالمئة من الطلب العالمي – عن السوق.

وساعدت زيادة الإمدادات السعودية وطفرة النفط الصخري الأمريكي في سد الفجوات لكن من شأن أزمة جديدة أن تعمق الاعتماد على السعوديين الذين يملكون وحدهم طاقة إنتاجية غير مستغلة كبيرة.

وقالت وكالة الطاقة الدولية في شهر يونيو إن طاقة الإنتاج العالمية غير المستغلة تبلغ 3.3 مليون برميل يومياً. وينتج العراق حوالي 3.3 مليون برميل يومياً ويصدر نحو 2.5 مليون برميل يومياً من موانيه الجنوبية حول البصرة.

وقال أوليفر جاكوب المحلل لدى بتروماتركس «إذا حدث تعطل كبير آخر فستخضع الطاقة غير المستغلة لاختبار حقيقي.. الرد على تعطل كبير سيأتي من الاحتياطي النفطي الاستراتيجي وليس الطاقة الفائضة».

والاحتياطي النفطي الاستراتيجي للولايات المتحدة والاحتياطيات المماثلة لدول صناعية أخرى من خلال عضويتها في وكالة الطاقة الدولية هما الملاذ الأخير للبلدان المستهلكة في حالة تعطل الإمدادات.

وقد يشجع تعطل كبير آخر الغرب على تخفيف الرقابة الصارمة على صادرات النفط الإيرانية المنخفضة بفعل العقوبات المرتبطة بالبرنامج النووي لطهران.

والمرة السابقة التي سحبت فيها الدول من الاحتياطيات الاستراتيجية كانت في 2011 أثناء الصراع الليبي. وتملك الصين – وهي ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة وليست عضواً في وكالة الطاقة الدولية – مخزونات هي الأخرى. وقال مسؤول حكومي سابق ارتبط عمله بالاحتياطيات الاستراتيجية ويعمل حالياً بشركة نفطية «من شأن ضربة كبيرة في البصرة أو محيطها أن تدفع الأسعار للارتفاع بقوة في المدى القصير ومن المرجح أن تفضي إلى الإفراج عن كميات من الخام من مخزونات وكالة الطاقة والاحتياطي الاستراتيجي».

ويقول المسؤولون العراقيون إن حقول النفط الجنوبية التي تضخ معظم صادرات البلاد من النفط آمنة. فيما صرح عبدالله البدري الأمين العام لأوبك إن المنظمة مستعدة لضخ كميات إضافية من النفط إذا اقتضت الحاجة.

ومن إجمالي الطاقة العالمية الفائضة البالغة 3.3 مليون برميل وفقاً لتقديرات وكالة الطاقة الدولية توجد حوالي 2.65 مليون برميل يومياً منها في السعودية أكبر بلد مصدر للنفط في العالم.

وفي الأسبوع الماضي أعاد مسؤول سعودي التأكيد على استعداد المملكة لتعويض أي نقص.

وقال المسؤول «السعودية لديها القدرة على إنتاج ما يصل إلى 12.5 مليون برميل يومياً إذا طلب العملاء ذلك. موارد النفط ومنشآت الإنتاج والإدارة جميعها تدعم هذا».

لكن البعض في القطاع يتساءلون عن مدى استدامة الإنتاج بالطاقة الكاملة البالغة 12.5 مليون برميل يومياً، ولم يسبق أن رفعت المملكة الإنتاج إلى هذا الحد ومن المعتقد أن أعلى مستوى لامسته على الإطلاق كان 10.1 مليون برميل يومياً في 2013.

وقال ديفيد ويش من جيه.بي.سي إنرجي «قد تكون السعودية قادرة من الناحية الفنية على توريد نحو12.5 مليون برميل يومياً لكن من المرجح أنها لا تستطيع على الأرجح أن تفعل ذلك إلا بالسحب من المخزونات أي لفترة محدودة». ونتيجة لذلك قد تكون الطاقة الفائضة المتاحة بالفعل أقل من التقديرات الرسمية لوكالة الطاقة الدولية.

مصر: السيسي يقر ضريبة البورصة وتوقعات بنزيف حاد للسوق

عبد الفتاح السيسي

توقع خبراء ومحللون ماليون أن تتهاوى مؤشرات البورصة المصرية بعد إصدار الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي، قراراً بقانون بتعديل بعض أحكام قانون الضريبة على الدخل، ليتيح فرض ضرائب على الأرباح المحققة في البورصة.

وقالوا في تصريحات إن موجة من البيع الحادة والمكثف تنتظر السوق المصرية بجلسة تعاملات ، وربما تساهم مشتريات الأجانب التي من المتوقع أن تكون قوية لاقتناص الفرص القوية التي تخلفها المبيعات الكبيرة للمتعاملين المصريين والعرب، سوف تساهم هذه المشتريات في تقليص خسائر السوق.

وتضمنت التعديلات فرض ضريبة رأسمالية سنوية على الأرباح المحققة من البورصة، وعلى التوزيعات النقدية بنسبة 10 في المئة ، بينما أعفت توزيعات الأسهم المجانية، وأول عشرة آلاف جنيه من توزيعات الأرباح من الضرائب، وسمحت بترحيل الخسائر لمدة ثلاث سنوات.

وتجاهل القرار مقترح رئيس البورصة المصرية الدكتور محمد عمران، الذي عرضه على السلطات، بزيادة حد الإعفاء من الضريبة على التوزيعات النقدية إلى 15 في المئة.

وخفض القانون نسبة الضريبة إلى 5 في المئة على توزيعات الأرباح، إذا زادت نسبة المساهمة في الشركة القائمة بالتوزيع على 25 في المئة من رأس المال أو حقوق التصويت بشرط ألا تقل مدة الاحتفاظ بالأسهم أو الحصص عن عامين.

وقال المحلل المالي، عماد حساني، إنه من المفترض ألا تتأثر تعاملات البورصة بصدور قانون فرض ضريبة البورصة، لأن البورصة تلقت الصدمة منذ الإعلان عن هذه الضريبة، ولكن من المؤكد أن الصناديق والمؤسسات سوف تستغل هذا الحدث وتحاول زعزعة الثقة في السوق المصري وسوف تتجه إلى البيع المكثف في محاولة منها لاستمرار السوق في المربع الأحمر.

وأشار إلى أن الأزمات الاقتصادية التي تواجهها مصر تتطلب مزيداً من الإجراءات التقشفية العاجلة لتجاوز أزمات التضخم وعجز الموازنة وملف الدعم بما يحتويه من مشاكل، ولذلك فمن المفترض أن يحاول المصريون ألا تسهم تعاملات الصناديق والمؤسسات في زعزعة السوق ودفعه إلى الهاوية أو إلى الانهيار. وقالت رئاسة الجمهورية، إن القرار بقانون يأتي استجابة لما يمر به الاقتصاد المصري من تحديات بالغة تتطلب تضافر كافة الجهود لحمايته وإعادة بناء الثقة فيه، الأمر الذي يتعين أن يتم من خلال توزيع أعباء الإصلاح المالي والاقتصادي على أوسع قاعدة ضريبية ممكنة، فيما عدا محدودي الدخل، وأضافت أن القرار يستهدف ضمن جملة أمور أخرى، توسيع القاعدة الضريبية للممولين لتحقيق العدالة الضريبية، وتحقيق البعد الاجتماعي من خلال رفع «الحد الأقصى» للإعفاء الضريبي بشأن الاشتراكات في الصناديق الخاصة وأقساط التأمين على الحياة أو التأمين الصحي، وكذا تشجيع الاستثمار في الأوراق المالية.

499 مليار دولار قروضاً متراكمة بالشرق الأوسط وأوروبا

أظهرت بيانات لتومسون رويترز أن القروض المجمعة في أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا ارتفعت 11 في المئة على أساس سنوي إلى 499 مليار دولار في الستة أشهر الأولى من 2014 بدعم من أنشطة إعادة التمويل وزيادة طفيفة في تمويل عمليات الدمج والاستحواذ.

وظلت صفقات إعادة التمويل المحرك الرئيسي لأنشطة الإقراض، حيث شجع انخفاض تكاليف الاقتراض عدداً كبيراً من الشركات الأوروبية العملاقة على العودة مبكراً إلى السوق لاستبدال التسهيلات الحالية بأخرى ذات شروط أفضل.

وقال مصرفي كبير «كان الناس قلقين في بداية العام بشأن مصدر تدفق الصفقات لكن اشتداد المنافسة أدى إلى انخفاض التسعير وزيادة أحجام الصفقات. كان هناك أيضاً بعض الرسوم على تمويل أنشطة الدمج والاستحواذ والطرح العام الأولي وهو ما ساهم في استمرار النشاط».

وبلغ حجم القروض 298 مليار دولار في الربع الثاني من العام مرتفعاً نحو 50 في المئة من 201 مليار دولار في الربع الأول وبزيادة 39 في المئة عن الربع الثاني من 2013.

وهبط الإقراض في إفريقيا 70 في المئة في النصف الأول إلى 5.53 مليار دولار، بينما تراجع الإقراض في الشرق الأوسط 45 في المئة إلى 17.5 مليار دولار.